الفنتانيل سلاح دمار شامل

كتبه دان نجريا | 30 أكتوبر ,2022

ترجمة وتحرير: نون بوست

في 11 أيلول/سبتمبر 2001؛ ضرب تسعة عشر إرهابيا بطائرات تجارية مركز التجارة العالمي والبنتاغون وحقلًا في ولاية بنسلفانيا؛ حيث أسفر هذا الهجوم غير المسبوق على الولايات المتحدة عن مقتل 3000 أمريكي، واستجابت الولايات المتحدة بإعادة تنظيم كاملة لنهج وطننا في الأمن الداخلي ومكافحة الإرهاب.

ومنذ الحادي عشر من أيلول/سبتمبر؛ أنتجت شركات في الصين وعصابات المكسيك وصدرت آلاف الأرطال من مادة كيماوية قاتلة قتلت أكثر من 100 ألف أمريكي. وعلى الرغم من هذا الهجوم المميت على أمريكا؛ لم يكن هناك رد فعل حاسم من قبل الحكومة بأكملها من قبل الولايات المتحدة لحل هذه المشكلة. وفي الواقع؛ لم يكن هناك أي رد فعل منسق على الإطلاق.

هذه المادة الكيميائية القاتلة هي الفنتانيل، وقد حان الوقت لأن تعلن إدارة بايدن أنها سلاح دمار شامل، وتعامل العصابات المكسيكية التي تقوم بتهريبها إلى الولايات المتحدة على أنها منظمات إرهابية أجنبية، وتعرّف الصين الشيوعية على أنها مصدر المشكلة وجعلها تدفع ثمنها، وتجلب النظام لحدودنا الجنوبية؛ البوابة الرئيسية لهذا الدواء الفتاك.

كارثة الفنتانيل

الأرقام صاعقة؛ فيمكن أن يكون الفنتانيل أقوى بما يصل إلى 50 مرة من الهيروين وأقوى بما يصل إلى 100 مرة من المورفين، والقليل منه بقدر 2 مليغرام قد يكون قاتلًا، وتشير البيانات الفيدرالية إلى أنه من بين ما يقرب من مليون حالة وفاة بسبب جرعة زائدة من المخدرات منذ سنة 1999؛ كان معظمها من الفنتانيل. وتتزايد الخسائر في الأرواح بسرعة: فقد تسببت الجرعات الزائدة من الفنتانيل في وفاة 57832 في سنة 2020 و71238 في سنة 2021؛ بزيادة قدرها 23 بالمئة. والجرعات الزائدة من الفنتانيل هي السبب الأول لوفاة الأمريكيين الذين تتراوح أعمارهم بين ثمانية عشر وخمسة وأربعين سنة. ففي سنة 2021؛ قتل الفنتانيل ما يقرب من ضعف عدد الأمريكيين في هذه الفئة العمرية مقارنة بحوادث السيارات القاتلة التي جاءت في المرتبة الثانية.

> نظرًا لتوافر الفنتانيل غير المشروع على نطاق واسع في الولايات المتحدة، يمكن للمرء أن يتخيل بسهولة هجومًا إرهابيًّا على بلادنا باستخدام هذه المادة

وفي السنة الماضية؛ صادرت الجمارك ودوريات الحدود الأمريكية 11201 رطل من الفنتانيل، وأشارت إلى أن هذه الكمية يمكن أن تقتل كل مواطن أمريكي سبع مرات. وفي حزيران/يوليو؛ صرحت آن ميلغرام، مديرة إدارة مكافحة المخدرات، قائلة أن الفنتانيل هو "أكثر التهديدات دموية تراه إدارة مكافحة المخدرات على الإطلاق"، وأن العصابات المكسيكية التي كانت تهرب بالفنتانيل إلى الولايات المتحدة كانت "تسمم الأمريكيين بمعدلات قياسية".

بالنسبة لأولئك المسؤولين؛ فإن البؤس والموت الذي يشحنونه إلى مجتمعاتنا أمر مربح للغاية، وذلك لأن سهولة تصنيع الفنتانيل وفعاليته بكميات صغيرة جدًا تجعله مربحًا بشكل لا يصدق للمصالح في كل من بلد المصدر؛ جمهورية الصين الشعبية، وفي بلد التوصيل؛ المكسيك.

قد لا يكون أي من هذا جديدًا بالنسبة لك، ولكن ما قد يكون جديدًا هو أن الفنتانيل – وهو في الأساس غاز أعصاب – قد تم استخدامه كسلاح كيميائي في الماضي، ففي سنة 2002؛ عندما احتجز خمسون إرهابيًّا شيشانيًّا 800 رهينة في مسرح بموسكو؛ قامت السلطات الروسية بضخ رذاذ يحتوي على الفنتانيل في المسرح، وقُتِلَ معظم الإرهابيين و120 رهينة، ونظرًا لتوافر الفنتانيل غير المشروع على نطاق واسع في الولايات المتحدة، يمكن للمرء أن يتخيل بسهولة هجومًا إرهابيًّا على بلادنا باستخدام هذه المادة.

الفنتانيل عبارة عن سلاح دمار شامل

وأعلن الرئيس جو بايدن أن الوفيات الناجمة عن تهريب الفنتانيل غير المشروع إلى الولايات المتحدة حالة طوارئ وطنية لكنه لم يتبعها بإجراءات حاسمة.

ووفقًا لتقرير شباط/فبراير 2022 الصادر عن اللجنة المشتركة بين الحزبين لمكافحة الاتجار بالمواد الأفيونية الاصطناعية؛ فقد قال: "فيما يخص الخسائر في الأرواح والأضرار التي تلحق بالاقتصاد، فإن المواد الأفيونية الاصطناعية غير المشروعة لها تأثير سلاح بطيء الحركة للدمار الشامل على شكل أقراص".

ويجب على بايدن أن يجعل هذا التقييم رسميًّا؛ حيث تُعرِّف وزارة الأمن الداخلي أسلحة الدمار الشامل بأنها "جهاز نووي أو إشعاعي أو كيميائي أو بيولوجي أو أي جهاز آخر يهدف إلى إلحاق الضرر بعدد كبير من الأشخاص"، ويستوفي الفنتانيل هذه المعايير ويجب تعيينه على هذا النحو.

هذه الفكرة ليست جديدة؛ فوفقًا لمذكرة مسربة، اقترحت وزارة الأمن الداخلي تصنيف الفنتانيل أنه سلاح دمار شامل في سنة 2019. وفي سنة 2022؛ قدمت النائبة لورين بويبرت (جمهورية من ولاية كولورادو) والعديد من الرعاة المشاركين مشروع قانون يطالبون بذلك، وكذلك فعل النائب تيم رايان (ديمقراطي من أوهايو) في تشريع منفصل. وفي الآونة الأخيرة؛ قامت مجموعة مؤلفة من ثمانية عشر مدعيًا عامًّا من الحزبين بحثِّ بايدن على تصنيف الفنتانيل غير القانوني كسلاح دمار شامل أو حث الكونجرس على القيام بذلك إذا خلص إلى أن الرئيس يفتقر إلى السلطة.

وجادل المدعون العامون بهذا التصنيف لأنه سيتطلب من وزارة الأمن الداخلي وإدارة مكافحة المخدرات التنسيق مع الوكالات الحكومية الأخرى بشأن الأزمة، وهو الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى سياسات للكشف عن نقل الفنتانيل أو منعه. وعلاوة على ذلك؛ ستخصص موارد إضافية لهذه المعركة.

العصابات المكسيكية هي منظمات إرهابية

ويحذر أحدث تقييم وطني لتهديدات المخدرات صراحةً من أن عصابات المخدرات المكسيكية تسيطر على معظم سوق المخدرات في الولايات المتحدة و"تمثل أكبر تهديد بتهريب المخدرات للولايات المتحدة". وتم تهريب جميع الفنتانيل غير المشروع الذي يتدفق إلى الولايات المتحدة تقريبًا من المكسيك، وخاصة عن طريق عصابات سينالوا وخاليسكو نيو جينيراشين.

ونظر كل من الرؤساء جورج دبليو بوش وباراك أوباما ودونالد ترامب في تصنيف العصابات المكسيكية على أنها منظمات إرهابية أجنبية بموجب المادة 219 من قانون الهجرة والجنسية، وقدم النائب مايكل ماكول (جمهوري من تكساس) تشريعًا يقترح ذلك في سنة 2011، بالإضافة إلى النائب بريان فيتزباتريك (جمهوري من ولاية بنسلفانيا) والنائب أنتوني بريندزي (ديمقراطي من نيويورك) في سنة 2019. وفي أيلول/سبتمبر الماضي؛ أصدر حاكم ولاية تكساس غريغ أبوت (جمهوري) أمرًا تنفيذيًّا بهذا الشأن، وحث بايدن على فعل الشيء نفسه على المستوى الفيدرالي.

> رفضت الحكومة المكسيكية الحالية أي تدخلات أحادية الجانب من جانب الولايات المتحدة على أراضيها باعتبارها انتهاكًا لسيادتها

وفي أيلول/سبتمبر أيضًا؛ قدم السيناتور روجر مارشال (جمهوري من كانساس) وريك سكوت (جمهوري من ولاية فلوريدا) قانون تصنيف عصابات المخدرات كإرهابيين، والقصد من هذا العمل هو جعل من غير القانوني للأفراد تقديم "دعم مادي أو موارد" عن عمد إلى العصابات لدخول الولايات المتحدة. ومن شأن القانون أن يجعل من الممكن إصدار أحكام بالسجن لفترات طويلة، غالبًا مدى الحياة، كما أنه سيمنع أعضاء العصابات من دخول الولايات المتحدة ويمنح وزارة الخزانة الأمريكية سلطة تجميد أصولهم.

ودعا البعض إلى العمل المسلح ضد العصابات بالشراكة مع المكسيك، وتعاونت الحكومتان الأمريكية والكولومبية معًا في تسعينيات القرن الماضي لهزيمة عصابة ميديلين القوية، والتي تم تصنيفها على أنها منظمة إرهابية أجنبية. فقد يُمكِّن تصنيف المنظمات الإرهابية الأجنبية الحكومة الأمريكية من استخدام نفس الوسائل الحاسمة المستخدمة لإضعاف تنظيم القاعدة ضد العصابات، وهي المراقبة وهجمات الطائرات بدون طيار، والعمل التجسسي، وتدمير المنشآت.

ورفضت الحكومة المكسيكية الحالية أي تدخلات أحادية الجانب من جانب الولايات المتحدة على أراضيها باعتبارها انتهاكًا لسيادتها وهي غير متحمسة بشأن التعاون بين الولايات المتحدة والمكسيك في مكافحة المخدرات، خاصة عندما يتعلق الأمر بالتنفيذ المشترك. وسلط اجتماع رفيع المستوى حديثًا للحوار الأمني بين الولايات المتحدة والمكسيك الضوء على بعض النجاحات والمشاورات المتعلقة بتهريب المخدرات، ولكن هناك الكثير مما يتعين القيام به نظرًا لخطورة الموقف، فإذا واجهت مطالب ملحة من حكومة الولايات المتحدة مع تدهور وضع الفنتانيل بشكل أكبر، فقد توافق الحكومة المكسيكية على إجراءات تنفيذ مشتركة ضد العصابات، مستوحاة من نجاح الشراكة بين الولايات المتحدة وكولومبيا.

ومن شأن تصنيف المنظمات الإرهابية الأجنبية توجيه رسالة لا لبس فيها إلى العصابات مفادها "سيتم تحقيق العدالة".

محاسبة الصين الشيوعية

ووفقًا لإدارة مكافحة المخدرات فإن المصدر الرئيسي للمواد الخام المستخدمة في إنتاج الفنتانيل هو جمهورية الصين الشعبية؛ حيث لا يبذل نظام بكين سوى جهود فاترة لوقف صادرات مكونات الفنتانيل إلى المكسيك، وقد أوقف مؤخرًا التعاون مع الولايات المتحدة في هذا الشأن ردًا على زيارة رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي (ديموقراطية من كاليفورنيا) إلى تايوان.

وهناك مبادرات من الحزبين في الكونجرس لدفع جمهورية الصين الشعبية لبذل المزيد؛ ففي سنة 2019، أدرج السيناتور تشارلز إي شومر (ديمقراطي من نيويورك) وتوم كوتون (جمهوري-أر-آر) قانون عقوبات الفنتانيل في قانون تفويض الدفاع الوطني للسنة المقبلة، وكان الهدف من القانون تحميل الصين والدول الأخرى المسؤولية عن التزاماتها بإنفاذ القوانين التي توقف إنتاج الفنتانيل والاتجار به، ويفرض القانون عقوبات على مصنعي المخدرات الصينيين الذين يقدمون عن عمد المواد الأفيونية للمتاجرين بالبشر ويسمح بتمويل إضافي لوكالات إنفاذ القانون الأمريكية التي تكافح الاتجار الأجنبي بالمواد الأفيونية الاصطناعية.

وهذه السنة؛ أقرت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ بالإجماع قانون مكافحة المخدرات الناشئة من خلال قانون نتائج الأمم الإضافية الدائمة (فنتانيل)، وهو من أفكار السيناتور روب بورتمان (جمهوري من ولاية أوهايو) وجين شاهين (ديموقراطي من ولاية نيوهامشير)، ويهدف القانون إلى زيادة التعاون الدولي لوقف الاتجار بالفنتانيل والمواد الأفيونية الأخرى. ويتضمن القانون بندًا من تأليف السيناتور بن كاردان (ديمقراطي من ولاية ماريلاند) وبيل هاجرتي (جمهوري من تينيسي) وجون كورنين (جمهوري من تكساس) فيما يتعلق بتعريف "أكبر دولة منتجة للأدوية غير المشروعة"، ويعيد الحكم كتابة التعريف ليشمل دولًا مثل الصين التي تصنع السلائف الكيميائية اللازمة لإنتاج المخدرات، وهو تحسين على التعريف الوارد في قانون المساعدة الخارجية الذي يشمل فقط البلدان التي تزرع وتنتج الأدوية غير المشروعة.

إيقاف الفوضى عند الحدود الجنوبية

وعكست إدارة بايدن جميع سياسات إدارة ترامب تقريبًا التي تهدف إلى الحد من الهجرة غير الشرعية؛ مما أدى إلى دخول أعداد هائلة من الأشخاص إلى الولايات المتحدة بشكل غير قانوني عبر الحدود الجنوبية.

> "الحاجز" الحدودي الجنوبي مع زيادة التمويل لدوريات الحدود ونشر التكنولوجيا يمكن أن يساعد في منع الفنتانيل والمهاجرين غير الشرعيين من دخول الولايات المتحدة

وأصبح ضباط وعملاء شرطة الحدود الأمريكيون مرهقون ولم يعودوا يتصدرون لوقف الهجرة غير الشرعية وتهريب المخدرات. وبدلًا من ذلك؛ يقومون بنقل المهاجرين إلى مراكز المعالجة والمعاملات المتعلقة بطلبات اللجوء واللاجئين.

وهذا وضع لا يمكن تحمله ويتطلب اهتمامًا فوريًّا، ويجب ألا تكون هناك محرمات عند التفكير في الحلول؛ حيث تريد إدارة بايدن استخدام التكنولوجيا الحديثة للسيطرة على الحدود، لكن يجب عليها أيضًا إعادة سياسة إدارة ترامب المتمثلة في جعل طالبي اللجوء ينتظرون في المكسيك أثناء النظر في طلباتهم. وفي إطار تحولي؛ بدأت إدارة بايدن مؤخرًا في فعل هذا فقط فيما يتعلق بالمهاجرين الفنزويليين ولكن هناك حاجة إلى المزيد.

بعد ذلك؛ ينبغي على إدارة بايدن أيضًا زيادة عدد عملاء شرطة الحدود ودفع أجورهم، كما اقترح في آب/ أغسطس الماضي السناتور بورتمان (جمهوري من أوهايو) في قانونه لتعزيز دوريات الحدود الذي يضم الحزبين. وأخيرًا؛ يجب على إدارة بايدن استئناف بناء الجدار، فبينما كان بايدن يَعِدُ – حين كان مرشحًا – أنه لن يتم بناء قدم أخرى من الجدار خلال فترة إدارته، وعندما أصبح الرئيس، كان هناك بعض أعمال بناء للجدار في ولاية أريزونا بناءً على طلب السناتور مارك كيلي (ديمقراطي من أريزونا) الذي يواجه سباقًا صعبًا لإعادة انتخابه. كما ذكرت الإيكونوميست، أن كيلي يدعي الفضل في "دفع إدارة بايدن لسد فجوات الحاجز" على حدود أريزونا مع المكسيك ويفتخر بالمساعدة في تأمين مليار دولار لأمن الحدود.

وكان هناك تطور مماثل خلال مناقشة مجلس الشيوخ في أوهايو في وقت سابق من هذا الشهر؛ حيث قال النائب تيم رايان (نائب من ولاية أوهايو) إن "الحاجز" الحدودي الجنوبي مع زيادة التمويل لدوريات الحدود ونشر التكنولوجيا يمكن أن يساعد في منع الفنتانيل والمهاجرين غير الشرعيين من دخول الولايات المتحدة.

وبدأ حكام الولايات الحدودية الجمهوريون يتصرفون بالفعل؛ ففي حزيران/ يونيو؛ وقع حاكم ولاية أريزونا دوج دوسي (جمهوري) قانونًا يخصص مبلغًا قياسياً قدره 564 مليون دولار لبناء جدار حدودي، ويقوم حاكم ولاية تكساس جريج أبوت ببناء جزء من الجدار بطول 1.7 ميل في مقاطعة ستار.

يموت الأميركيون بأرقام قياسية بسبب الاتجار غير المشروع بالفنتانيل، وتحتاج إدارة بايدن إلى وضع إجراءات حاسمة ومتعددة الأوجه وراء بيانها بأن هذه حالة طوارئ وطنية.

المصدر: ذي ناشيونال انتريست

رابط المقال : https://www.noonpost.com/45632/